

ثلاثة أوجه، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى: ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ [المائدة: ١١٧] ذكروا فيه وجهين، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً، أله محل باعتبار ما قبله، أما باعتبار ما بعده أم لا محل له، والخلاف فى كون المرفوع فعلاً، أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» فى نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق: ١]، أو «أن» نحو: ﴿وإن امرأة خافت﴾ [النساء: ١٢٨] إلى أن قال: وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك مما إذا استقصى أمل القلم، وأعقب السام، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة فى الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد فيه كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنها سائغاً ترده وتصدر عنه.

الأمر الثانى: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام فى اشتقاق «اسم» أهر من السمة كما يقول الكوفيون، أم من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على «ألفه» لم حذف من البسمة خطأ، وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا، وكالكلام على ألف «ذا» الإشارية، أزائدة هى كما يقول الكوفيون، أم منقلبة عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون، والعجب من «مكى بن أبى طالب» إذ أورد مثل هذا فى كتابه «الموضوع لبيان مشكل الإعراب» مع أن هذا ليس من الإعراب فى شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما روى من القراءات وإن لم يَنْبَنِ على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث: إعراب الواضحات: كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك «الحوفى» وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ويتمرن به الخاطِر، ومن إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية.

فجزاه الله كفاء ما مرّن عن خواطر وبصر من نواظر، وأقدر الناشئين على